

جامعة الانبار/كلية الاداب/قسم الاجتماع
moh.adel@uoanbar.edu.iq

الأخطاء الطبية بين العرف الاجتماعي والقانون

Medical errors between social custom and law

محمد عادل حمد

Mohamad Adel Hamad

ملخص البحث:

-على الرغم من التطور الطبي والتقدم التكنولوجي في مجال الطب ، إلا أنه في الآونة الأخيرة قد شهدت حدوث الكثير من الأخطاء الطبية في هذا المجال الذي يجب أن يكون ذا بعد إنساني عالي ومن هنا تأتي أهمية بحثنا حيث ارتى الباحث تسليط الضوء على الأخطاء الطبية والتعرف على أنواعها وكذلك معرفة موقف التشريع القانوني والعرف الاجتماعي منها.

- يهدف البحث إلى التعرف على ماهية الأخطاء الطبية وأنواعها والأساس القانون الذي يردع الطبيب عند ارتكابه الخطأ الطبي ومعرفة إلى من يلجأ الأشخاص الذين تعرضوا للأخطاء الطبية الى القانون إم إلى العرف الاجتماعي ، وكذلك معرفة مدى تأثير الخطأ الطبي على الحالة الجسدية والنفسية للمريض ،ومن اجل تحقيق اهداف البحث استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي عن طريق اختيار عينة مكونة من (٥٠) مبحوثا واعتمد الباحث في جمع المعلومات والبيانات على أدوات الاستبيان والملاحظة لغرض تحليلها وتفسيرها.

اهم النتائج للبحث تتلخص بمايلي : -

١-بينت الدراسة أن أغلب المبحوثين هم من المتزوجين وبنسبة (٧٠٪) من مجموع عينة

البحث.

٢- أن مستوى دخل الأفراد عينة البحث هم من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض وهذا ما يدفعهم إلى مراجعة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية وعدم الذهاب إلى المستشفيات الأهلية والعيادات الخاصة.

٣- إن أغلب الأخطاء الطبية ترتكب في مرحلة تشخيص الطبيب لنوع المرض الذي يشكو منه المراجع أو المريض.

٤- إن من أسباب ارتكاب الأخطاء الطبية هو ضعف الرادع القانوني وضعف الرقابة الطبية والصحية على الأطباء والكوادر الطبية.

٥- أغلب المبحوثين غير راضين عن أداء الأطباء في المستشفيات الحكومية من ناحية التقصير والإهمال الواضح.

٦- أكدت الدراسة الميدانية بأن أغلب الأخطاء ترتكب في المستشفيات والمؤسسات الصحية الحكومية .

٧- من أسباب لجوء المتضررين من الأخطاء الطبية الى العرف الاجتماعي هو عدم الثقة بالقانون وعدم سرعة حسم القضية أو التعويض المادي الأكبر الذي يحصلون عليه من خلال اللجوء إلى العرف الاجتماعي .

الكلمات المفتاحية ((الأخطاء ، الطب ، العرف ، القانون))

Medical errors between social custom and law

(Abstract):-

-Despite the medical development and technological progress in the field of medicine, in recent times we have witnessed the occurrence of many medical errors in this field, which must have a high human dimension. Hence the importance of our research, as the researcher wanted to shed light on medical errors and identify their types. As well as knowing the position of legal legislation and social custom on it.

-The research aims to identify what the medical reasons are, their types, and the legal basics that the doctor hesitates to do when he commits a medical error, and to know to whom people who have been exposed to medical errors resort to the law, or social knowledge, as well as knowing the extent of the impact of the medical error on the patient's physical and

psychological state, and in order to achieve the goals of In the research, the researcher used the visual scanning approach by choosing to create a component of (٥٠) research papers. In collecting information and data, the researcher relied only on questionnaire and observation tools for analysis and interpretation.

The most important results of the research are summarized as follows:

- ١ The study showed that most of the respondents were married, at a rate of (%٧٠) of the total research sample.
- ٢ The income level of the individuals in the research sample is of middle and low income, and this is what prompts them to visit government hospitals and health centers and not to go to private hospitals and private clinics.
- ٣ Most medical errors are committed at the stage of the doctor's diagnosis of the type of disease that the patient or patient complains of.
- ٤ One of the reasons for committing medical errors is the weakness of the legal deterrent and the weakness of medical and health oversight of doctors and medical personnel.
- ٥ Most of the respondents are dissatisfied with the performance of doctors in government hospitals in terms of apparent negligence and negligence .
- ٦ The field study confirmed that most errors are committed in hospitals and government health institutions .
- ٧ One of the reasons why those affected by medical errors resort to social custom is the lack of confidence in the law and the lack of speedy resolution of the case or the greater financial compensation they obtain by resorting to social custom .

Keywords: ((Errors, Medicine, Custom, Law)).

المبحث الأول (عناصر البحث)

أولاً: مشكلة البحث :

- تكمن مشكلة البحث كونها من المواضيع المهمة والتي يكون لها معايير وأنظمة وقواعد خاصة بها ،حيث حاولنا من خلال بحثنا المسوم « الأخطاء الطبية بين العرف الاجتماعي والقانون دراسة » تسليط الضوء على تلك الاخطاء من منطلق القانون والعرف الاجتماعي ، وأردنا ان نبين موقف التشريع القانوني والعرف الاجتماعي من الأخطاء الطبية، حيث نلاحظ في الآونة الأخيرة على الرغم من تطور الأجهزة الطبية وكثرت المستشفيات الأهلية ، حدوث الكثير من الأخطاء الطبية وبشكل متكرر وملحوظ ، ولما لها من آثار على الحالة الجسدية والنفسية للمريض، أراد الباحث الخوض في هذا المضمار للكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذه الأخطاء.

لقد طرح الباحث عدة تساؤلات ساعياً من أجل الحصول على إجابات لها وهي :-

- ١- ما الخطأ الطبي وما هي أنواعه
- ٢- ما هي أسباب وقوع الخطأ الطبي .
- ٣- ما دور التشريع القانوني تجاه الطبيب الذي يرتكب الخطأ الطبي.
- ٤- ما مدى ملائمة المواد القانونية في القانون العراقي في الحد من تكرار الخطأ الطبي.

ثانياً: أهمية البحث:-

- تكمن أهمية بحثنا من اختيار مشكلة البحث ، حيث تبرز الأهمية الكبيرة لما يشهده المجتمع العراقي في الآونة الأخيرة وعلى الرغم من التطور العلمي والتكنولوجي في المجال الطبي من تكرار وقوع الأخطاء الطبية والذي ينتج أما عن طريق التقصير و الإهمال وعدم اللامبالاة من قبل الطبيب أو عن طريق الخطأ المتعمد ، ولما له من آثار مادية ومعنوية على المريض بالمستقبل ،ولما لمهنة الطب من بعد إنساني والذي نفتقر اليه في الوقت الحاضر ، ولما يضيفه بحثنا من تراكم واثراء معرفي يصب في مجال التخصص السوسيولوجي وما يقدمه من رؤية واضحة ودقيقة عن الأخطاء الطبية تبرز أهمية بحثنا من النقاط الآتية:-

- ١-الكشف عن الأخطاء الطبية وأنواعها وأسبابها.
- ٢- يكتسب هذا البحث أهمية من خلال النتائج التي في سيتوصل إليها .
- ٣-المساهمة في إضفاء صفحات جديدة في ميدان البحوث السوسيولوجية وتحقيق التراكم المعرفي والعلمي في هذا المجال.

ثالثاً: أهداف البحث:- تمثل أهداف البحث فضلاً عن معرفة العلمية للأخطاء الطبية

بين العرف الاجتماعي والقانون محاولة نظرية وعلمية للإحاطة بمشكلة البحث، وعليه فإن دراستنا تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية والتعرف عليها:-

- ١- ما المقصود بالخطأ الطبي وما أنواعه.
- ٢- التعرف إلى الأساس القانوني الذي يردع الطبيب من الخطأ الطبي .
- ٣- معرفة إلى من يلجأ الذين تعرضوا إلى الخطأ الطبي القانون أم العرف الاجتماعي .
- ٤- ما مدى تأثير الخطأ الطبي على الحالة الجسدية والنفسية للمريض.

المبحث الثاني: (الإطار النظري للبحث)

أولاً:- (مصطلحات ومفاهيم البحث)

١- الخطأ الطبي :-

يعرف الخطأ لغة بأنه ضد الصواب ، وضد العمد ، وضد الواجب (المجد في اللغة ، ١٩٨٧ ، ١٨٦).

ويعرف بأنه الخطأ ضد الصواب، والمخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره والخطئ من تعمد لما لا ينبغي. (ابن منظور لسان العرب، ج١ ، ٦٥).

ويعرف الخطأ اصطلاحاً بأنه يقصد الفعل غير المحل الذي يقصد به الجناية كالرامي إلى صيد فأصاب آدمياً ، فإن محل الجناية هو الآدمي ولم يقصده بالرمي بل قصد غيره وهو الصيد. (ابن الهمام، ٢٠٠٣ بداية المبتدى / ١٠ / ٢٠٣).

ويعرف الخطأ الطبي :- بأنه انحراف الشخص في سلوكه المعتاد ع متوسط الحرص في المجتمع . (الصرايرة، ٢٠١٢ ، ٢٤).

التعريف القانوني للخطأ الطبي :- بأنه السلوك غير السوي الذي لا ياتيه الطبيب الحاذق المتميز الذي يوجد في نفس الظروف التي وجد فيها الطبيب مرتكب الفعل الضار. (مكاوي ، ١٩٩٩ ، ٦).

وهو اخلال من الطبيب بواجبه ببذل العناية المتفق عليها مع أصول المهنة الثابتة المستقرة في عالم الطب. (الفضل ، ١٩٩٣ ، ١٣).

ويعرف ايضاً:- بأنه الإخلال بالتزام سابق يقع من شخص بصفته طبيباً خلال ممارسته الاعمال الطبية او بمناسبة ممارستها لا يرتكبه طبيب يقظ متبصر يوجد في نفس الظروف الخارجية . (البتاوي ، ٢٠٠٥ ، ١٠٥).

يعرف الخطأ الطبي بأنه الخطأ الخارج عن ميدان مهنة الطب التي يمارسها الطبيب . (الجميل ، ٢٠٠٩ ، ١٩٠).

وهو كل فعل يصدر عن ممارس العمل الطبي ويكون غير متفق مع الأصول والمعطيات الطبية المستقرة أول المعاصرة أو الأعراف الطبية في وقتها ، سواء كان فعلاً إيجابياً أو سلبياً وهو وثيق الصلة بالشخص الذي مارسه يستحيل نسبة إلى غيره. (عبد الغفار ، ٢٠١٠ ، ٢٣٣) . أما تعريفنا الإجرائي للخطأ الطبي:- فهو أي فعل ينتج عن ممارسة الطبيب لمهنته بمجال الطب نتيجة الإهمال والتقصير من قبله أو من قبل الفئات المساعدة له ويسبب ضرراً للمريض.

٢- العُرف :-

يعرف لغة بأنه ما ارتفع من الأرض والجمع اعراف ، وأعراف السحاب والرياح اعالها (ابن منظور ، ج ٩ ، ٢٣٩) . وتعني كذلك لفظة (عرف) بأن العين والراء والفاء اصلان صحيحان يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض ، والآخر على السكون والطمأنينة ، فالأول (العرف) عرف الفرس وسمي بذلك لتتابع الشعر فيه ويقال (المعرفة والعرفان) نقول عرف فلان فلاناً عرفاناً ومعرفة هذا امر معروف. (معجم مقياس اللغة ، ٤ ، ٢٨١) .

والمعروف بالشيء دال عليه واعتراف به اقر، وفلان سأل عن خبر ليعرفه ، وتعارفوا عرف وبعضهم بعضاً . (الفيروز ابادي، ٣ ، ١٧٩ - ١٨٠) .

والعرف هو تلك السنن الاجتماعية التي تدل على المعنى المتداول للعادات والتقاليد والأعراف، وتتضمن حكماً على سلوك الفرد المخالف للجماعة وتؤدي إلى رفاهية المجتمع ومصالحته العامة . (ذياب ، ٢٠٠٣ ، ١٩٥) .

وقد عرف (أدواردروس) ألعرف حيث اعتبره قوة متسلطة ومتحكمة في القوى الأخرى التي يلتزم بها الفرد . (جابر ، ١٩٩٦ ، ٨٣) .

وهو مجموعة من المعايير او المفاهيم الاجتماعية والمقاييس المتفق عليها او المنصوص عليها والمقبولة بشكل عام والتي كثيراً ما تأتي في صور عادة، وقد تتحول أنواع معينة من القواعد أو العادات الى القانون (David ، ١٩٨٦ ، ١٧)

اما التعريف الإجرائي للعرف:- هو القواعد والأحكام التي يجب على افراد المجتمع اتباعها والسير على نهجها وعدم مخالفتها في كافة مجالات الحياة وعدم الخروج عنها والالتزام بأحكامها وتطبيقها

٣- القانون:-

يعرف القانون في اللغة بأنه مقياس كل شيء وطريقة ، وهو امر كلي تنطبق جزيئاته التي تتفرق أحكامها منه . (المعجم الوسيط ، ١٩٨٥ ، ٧٩٣) .

وهو كلمة تدل على مفردة قوانين وتعني الأصول ، ولفظ قانون يعني النظام والمقصود به تكرار أمر معين وتيرة واحدة بحيث يعتبر خاضعاً لنظام ثابت، وبهذا المعنى أطلق لفظ القانون على النظم التي تحكم الظواهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية .(مرقس ، ١٩٨٧ ، ٥ - ٦)

إن كلمة قانون هي كلمة مصرية أصلها يوناني معناها العصا المستقيمة ، تستخدم في اللغة اليونانية مجازياً للتعبير عن معنى القاعدة أو القدوة أو المبدأ ويقصدون بها الدلالة على الاستقامة في القواعد والمبادئ القانونية ، فالقانون معناه الخط المستقيم الذي يعتبر مقياساً للأعراف .(منصور ، ١٩٩٩ ، ٣٠) . وهو مجموعة من القواعد التي تطبق على الأشخاص في علاقاتهم الاجتماعية ويفرض عليهم احترامها ومراعاتها في سلوكهم بغية تحقيق النظام في المجتمع .(عاشور ، ٢٠١٨ ، ٣) .

فالقانون :- هو مجموعة من القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع والتي تكفل السلطة العامة احترامها بتوجيه الجزاء على من يخالفها .(سليم ، ٢٠١٤ ، ٨) .

وهذه القواعد هي التي تنظم الروابط الإنسانية داخل المجتمع بما في ذلك الروابط الاجتماعية ، اذ يقيم النظام ويحقق الاستقرار من خلال إقامة التوازن بين مصالح الأفراد المتشابكة والمتعارضة .(منصور ، ٢٠١٠ ، ١٣) .

التعريف الاجرائي للقانون:- هو مجموعة من القواعد والأحكام والمواد القانونية التي تصدرها السلطة التشريعية في الدولة والتي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع ،

ثانياً:- دراسات سابقة .

١-دراسة سحر نوري عبد الرحمن ٢٠٠٨ ، (إدارة الأخطاء الطبية وال فشل السريري في مستشفى اليرموك التعليمي) اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على أهو هم العوامل المسببة للأخطاء الطبية والفشل السريري ودرجة تأثيرها على عمل المؤسسات الصحية العراقية . لقد تضمنت الدراسة متغيرين رئيسيين: معرفة العوامل التي تساهم في توليد الأخطاء الطبية والفشل السريري ودرجة أهمية الأخطاء الطبية والإجراءات الإدارية لمعالجتها .حيث تتجسد مشكلة الدراسة بالتعرف على هذه العوامل المسببة للأخطاء الطبية ودرجة تأثيرها على عمل المؤسسات الصحية ، تكون مجمع وعيه الدراسة في مستشفى اليرموك التعليمي لعام ٢٠٠٨ وشملت عنه الدراسة الأطباء العاملين في تلك المستشفى وقوامها (٢٩) طبيباً ، لقد توصلت إلى عدة استنتاجات متمثلة بأن مساهمة المعرفة التي يمتلكها الطبيب مرتفعة في تقليل الأخطاء الطبية وأن قدرة الرغبة في العمل في المجال الطبي محسومة في تقليل الأخطاء الطبية ولقد توصلت هذه الدراسة الى عدة توصيات ومنها تفعيل ثقافة الإفصاح عن الأخطاء الطبية والفشل السريري ، ضرورة سعي وزارة

الصحة العراقية نحو تنمية الاهتمام بالأخطاء الطبية وتقويمها بين الحين والآخر وعدها أمراً هاماً ، تحقيق التواصل والتبادل بالمعلومات بين المؤسسات الصحية بشأن توقعها وطموحها لمعرفة العوامل المسببة والإجراءات الإدارية للحد منها .

٢- الدراسة فيصل عايد خلف الشورة، ٢٠١٥ (الخطأ الطبي في القانون المدني الأردني) . جاءت هذه الدراسة لتتهم بالتعرف على نطاق المسؤولية المدنية للطبيب في القانون المدني الأردني في كون الخطأ الطبي يتعلق بأمرين مهمين الأول :- حماية جسم الإنسان حال مرضه مما قد يحدثه الأطباء من خطأ جراء معالجته ويكون ذا أثر سلبي وسيء في حياته ، والثاني :- أن امر معالجة المريض يرتبط بالناحية الإنسانية لمهنة الطب ، تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود تنظيم قانوني خاص يعالج الأخطاء الطبية التي تصيب المريض من قبل الطبيب جراء ممارسته لعمله الطبي ، لقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات ومنها أن الخطأ الطبي لا يمكن إلا أن يكون إخلالاً بحق المريض من الطبيب على وجه العموم وفقاً لقواعد المهنة المتفق عليها ، إن الخطأ الطبي هو أحد أوجه الخطأ المهني وأن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية لا يختلف عن أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يوجب المساءلة الجنائية ، ان طبيعة التزام الطبيب بالأصل هو التزام ببذل عناية وتحقيق نتيجة ، أن المريض المضرور يستحق تعويضاً عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به جراء خطأ الطبيب ، كما وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات ومنها يتمنى الباحث من المشرع الأردني الإسراع في سن المشروع قانون المساءلة الطبية حيث يكرس هذا المشروع مفهوم الخطأ الطبي وصوره ، تشكيل لجنة طبية مختصة يكون أعضائها من الأطباء الجراحين لمراقبة العمليات الجراحية المختلفة .

٣- دراسة Lewis Rules ٢٠١٢

(Rules to disclose medical errors by the surgeon ٢٠١٢)

لقد تناولت هذه الدراسة المعنونة (قوانين الإفصاح عن الأخطاء الطبية من قبل الملاك التمريضي) حيث سعت هذه الدراسة الى بيان أدوار الملاك الطبي من حيث الإفصاح عن الأخطاء الطبية او عدم الإفصاح عنها وبيان الفائدة من تجارب الأطباء الأخصائيين مع الأخطاء الطبية حيث تتجسد مشكلة الدراسة في تحديد المسؤولية من مرتكب الخطأ الطبي في حالة العمليات تكون مجمع الدراسة من مجموعة الأطباء والبالغ عددهم (٦١) طبيباً باستعمال أسلوب المقابلات المعمقة لبيان تجاربهم في التعامل مع الأخطاء الطبية أثناء العمل الطبي أما أهم استنتاجات هذه الدراسة بأن الإفصاح عن الأخطاء الطبية من قبل الطبيب الجراح يكون ذا أهمية كبرى لمنع الأخطاء الطبية في المستقبل دراسة تجربة التعريف الطبي مع الخطأ الطبي وبيان العوامل التي أدت إلى ارتكاب الخطأ ووضع الحلول والقواعد العلمية لمنع تكرارها تأسيس وتشريع قوانين حسب التجارب

السابقة لمنع تكرار الأخطاء الطبية كما وتوصلت الدراسة إلى توصيات ومنها أن افصح الطبيب الجراح عن الخطأ الطبي هو جانب مهم من جوانب الحد من الأخطاء الطبية ومنع وقوعها في المستقبل يجب على الاطباء استعمال أسلوب المحادثة الصادقة مع المرضى و اسراهم والفريق الطبي وزملاء العمل التي تعتبر من الخطوات الأولى نحو شفاء المرضى استعمال التوبيخ من قبل الأطباء والأثانية في العمل الطبي يكون السبب الرئيسي لارتكاب الخطأ الطبي.

المبحث الثالث:- (الإطار السوسيوقانوني للأخطاء الطبية).

اولاً: ما هية الأخطاء الطبية وأنواعها .

يمثل أساس نشوء الأخطاء الطبية بالإخلال بواجبات الحيطة والحذر التي تمليه على الطبيب طبيعة عمله وتلزمه بها التشريعات واللوائح الطبية ، ومن المتفق عليه بين علماء القانون أن التشريعات والعرف تكون مصدر لواجبات الحيطة والحذر وعدم الإهمال ولأن التشريعات الطبية هي مصدر هذه الواجبات الآن مصدر عدم الوقوع بالخطأ الطبي هو الخبرة والإنسانية وطبيعة العمل وخاصة في ميدان الطب .(المعاينة ، ٢٠٠٤ ، ٤٥).

أن من المفروض في الطبيب أن يؤدي عمله يقصد نفع المريض بحسن نية وبغير ذلك يكون مسؤولاً عن فعله ما يعني إنه إذا أخطأ الطبيب في عمله فإنه يكون قد خالف أصول فن الطب .(عوده ، ٢٠٠٠ ، ٥٢٢).

فالخطأ الطبي هو عدم قيام الطبيب ببذل العناية الواجبة عليه بصورة لا تصدر عن أقل الاطباء تبصراً وحرصاً وكثيراً ما يقع الأطباء فيه أثناء العمليات الجراحية وغيرها ويتخذ الخطأ الطبي صور عديدة كاستئصال العضو السليم بدلا من المريض أو إجراء عملية على العين السليمة بدلا من العين المصابة كما يعتبر الطبيب الذي تخلى بإرادته عن علاج المريض وتركه يعاني مهملاً.(بلعيد ، ٢٠١١ ، ٤٠) .

ان خروج الطبيب أو مخالفته للقواعد والأصول الطبية وقت تنفيذه للعمل الطبي وحصول ضرر للمريض من جراء ذلك فهو يعد الأساس الذي يرتب عليه نشوء الأخطاء الطبية ولأن الطبيب أساساً ضمن اللوائح والتشريعات الطبية التي تنظم مهنة الطب باتباع الأساليب والوسائل التشخيصية والعلاجية التي تقوم على الأصول العلمية والقواعد والمعارف الطبية المستقرة والثابتة .(المعاينة ، ٢٠٠٤ ، ٤٤).

حيث يجب أن يلتزم ممارسو الطب من الناحية المهنية بمنظومة من القواعد والقوانين الأخلاقية ولا تتدخل نقاباتهم وجميعياتهم المهنية الا الأفراد المؤهلون في عملهم وتمثل المستشفى المؤسسة والبيئة المناسبة لمعالجة الأمراض وهذه المعالجة تعتمد على تضامرة

عناصر من بينها الثقافة والمعالجة بالأدوية والجراحة وأن الممارسات الطبية تتداخل بصورة وثيقة مع التغيرات الاجتماعية وان تطبيق العلم في عمليات التشخيص والمعالجة الطبية أهم السمات في تطور أنساق الرعاية الصحية الحديثة .(انتوني غدنز ، ٢٠٠٥ ، ٢٣٥ - ٢٣٦).

فالخطأ الطبي هو الخطأ الواقع من الطبيب أثناء مباشرة مهنة الطب ويتصل اتصال مباشر بالمهنة الطبية .(المصلى ، ٢٠١٢ ، ٥٠).

فيجب أن تكون علاقة الطبيب بالمريض حجر الأساس في الممارسات الطبية حيث يطلب من الطبيب عند ممارسة عملهم يعمل بالالتزام الذي يقول (سوف أضع صحة مريضى فوق كل اعتبار) هذا كما يا نص قانون الأخلاقيات الطبية وأن الطبيب مطالب بمعاملة جيدة وبكل إخلاص ويلتزم بمده بكل معلوماته الطبية والعلمية .(عمار ، ٢٠٠٥ ، ١٦).

لايجوز للطبيب أن يقصد بعمله غرضاً آخر غير علاج المريض كان يكون هدفه جرى اكتشاف علمي ،فعلى الطبيب أن يكون حسن النية ومأموناً على المرضى فإذا كان تدخل الطبيب يهدف علاج المريض ورعايته واداء واجبه بأمانة فإنه لا يتقيد بشرط السلامة (الغامدي ، ٢٠١٥ ، ١٦).

يجب أن يلتزم الطبيب الجراح تجاه المريض ببذل العناية اللازمة عند إجراء العملية الجراحية وتنشأ مسؤوليته اذا لم يتخذ الاحتياطات اللازمة قبل إجراء العملية الجراحية اوخلالها ولمعرفة الخطأ يقاس سلوك الطبيب الجراح بسلوك طبيب جراح آخر من الاختصاص نفسه والمستوى المهني والعلمي ذاته .(العجاج ، ٢٠١١ ، ٢١٩).

فالخطأ الطبي هو تقصير في مسلك وسلوك الطبيب لا يصدر من طبيب حذر ويقض في نفس الظروف الخارجية التي حاطت بالطبيب المسؤول .(الجميل ، ٢٠١١ ، ١٧٧).

وقد ينتج الخطأ الطبي عن طريق الإهمال والذي يعد نتيجة تقصير في توقع النتيجة وتقديرها فلا يتصرف الفاعل الى السبيل الذي ينتج به الضرر .(النقيب ، ١٩٨٤ ، ١٩).

فالأخطاء الطبية عبارة عن اخطاء يتم ارتكابها في المجال الطبي نتيجة انعدام الخبرة اوالكفاءة من قبل الطبيب أو الفئات المساعدة او قد تحدث نتيجة ممارسة علمية وتجربة حديثة في العلاج أو قد يكون نتيجة حالة طارئة تتطلب السرعة على حساب الدقة العلمية أو قد ينتج عن طريق الإهمال أو سوء التشخيص أو خطأ في العلاج أو خطأ في التداخل الجراحي من قبل الطبيب هناك نوعان من الأخطاء الطبية الأول خطأ العادي والثاني الخطأ المهني

١- الخطأ العادي:- هو الخطأ الذي ليس له علاقة بالأصول المهنية أي الخطأ الخارج عن

اطار المهنة واصولها الفنية والناجم عن سلوك إنساني مجرد يسببه الأخلال بالقواعد العامة للالتزام التي يتوجب على كافة الناس التقيد بها . (المعايضة ، ٢٠٠٤ ، ٤٧) .
فهذا النوع من الخطأ ناجم عن سلوك يمارسه الطبيب وليس من الممارسات المهنية التي يقوم بها الطبيب تجاه المريض . (شريم ، ٢٠٠٠ ، ٢٠) .

فهو كل ما يصدر من الطبيب كغيره من الناس فهو اي فعل عادي يكون ارتكابه مخالفة لواجب الحرص المفروض على الناس كافة كالإهمال في تخدير المريض قبل العملية ، (منصور ، ٢٠١٣ ، ١٦) .

فالخطأ الطبي العادي هو خطأ ناجم عن الإهمال وعدم الأخذ بواجبات الحيطه والحذر اثناء قيام الطبيب بواجبه الطبي تجاه المريض مثل ترك أدوات جراحية داخل جسم المريض أو استخدام أدوات طبية غير معقمة . (امينه ، ٢٠١٦ ، ٠) .

يكون الطبيب الذي اعتاد عدم المبالاة مسؤولاً عن فعله إذا ما سبب للمريض ضرر وهذا أمر ينافي العدالة حيث يكون الفعل خطأ بالنسبة الى الطبيب . (الحلبوسي ، ٢٠٠٧ ، ٣٦) .
٢- الخطأ الطبي المهني :- هو الخطأ الذي يقع من الطبيب كلما خالف القواعد والأصول التي توجبها عليه المهنة الطبية فهو الخطأ الذي يتصل بالأصول الفنية للطب وهو خروج الطبيب في سلوك المهني والفني عن القواعد والاصول الطبية التي يفرض بها العلم المتعارف عليها نظرياً وعلمياً في الاوساط الطبية وقت تنفيذ العمل الطبي . (المعايضة ، ٢٠٠٤ ، ٤٨) .

وهو خطأ ناجم عن الإهمال بالأسس والقواعد الطبية او الجهل بها وعدم معرفة الطرق المناسبة لتطبيقها قبل قيام الطبيب بوصف دواء يسبب الحساسية للمريض وتجربته على المريض للمرة الأولى . (امينه ، ٢٠١٦) .

فالخطأ المهني هو الذي يتعلق بالمهنة من حيث أصولها وممارستها سواء كان بسيط أو معقد وبمعنى أدق هو خروج الطبيب في سلوكه المهني والفني عن القواعد والأصول الطبية التي يفرض بها العلم والذي قد يكون ناتج عن جهل أو إهمال الطبيب أو عدم معرفته (المقدالي ، ٢٠٠٠ ، ١٢٥) .

ويتمثل في حالة امتناع الطبيب عن علاج المريض أو أنقاذه بلا مبرر مشروع حيث أن تقديم المساعدة لشخص في خطر يعد واجباً إنسانياً حيث يلام الطبيب إذا امتنع عن علاج أي مريض ويعد هذا مخالفاً لقانون أخلاقيات مهنة الطب التي تفرض عليه التدخل السريع لانقاذ حياته . (براك ، ١٩٩٨ ، ٥١) .

وعندما يتخلف الاطباء عن بذل العناية التي تتطلبها مهنتهم والتي ينتظرها منهم المرضى وقد كانت تلك المسؤولية محلاً للعديد من الآراء الفقهية والتطبيقات القضائية وإن العلاج الطبي يتعلق بحياة الإنسان وسلامة جسمه وبدنه وسلامة الإنسان من سلامة المجتمع . (النكاس ، ١٩٩٦ ، ١٤ - ١٧) .

ونظرا لصعوبة التمييز في بعض الحالات بين الخطأ الفني والخطأ العادي فان هذا التمييز لا يستند الى أساس قانوني لأن القانون لا يفرق بين النوعين من الخطأ ولا يتطلب درجة أشد بالنسبة للخطأ المهني لترتيب مسؤولية الطبيب وذلك لأنه لايجوز للقاضي أن يتدخل في فحص النظريات والأساليب الطبية بل مهمته تنحصر في الكشف عما إذا كان قد وقع من الطبيب خطأ مهني أم لا ويجب أن يكون الخطأ الطبي واضحاً. (المختارة ، ٢٠٠٦ ، ٣٤).

وقد يكون للأخطاء الطبية صوراً وأشكالاً مختلفة مثل الإهمال وسوء التشخيص أو خطأ في وصف العلاج أو خطأ في العمليات الجراحية وفي ضوء ذلك كله يسأل الطبيب عن أي تقصير أو خطأ يرتكبه ضد المريض الذي قدم إليه من أجل الحصول على المساعدة الطبية والاستشارة.

- ففي مرحلة التشخيص يحاول الطبيب معرفة ماهية المرض ونوعه ودرجة خطورته ومعرفة جميع الظروف التي تؤثر على المريض فيكون على الطبيب اتخاذ جميع الإجراءات والاحتياطات اللازمة فإن أهمل كان مسؤولاً عن جميع الأضرار المترتبة على ذلك. (الحسني ، ١٩٨٧ ، ٦٢).

وان الخطأ في التشخيص هو تفويت فرصة التوصل إلى التشخيص الصحيح للمرض الذي يعاني منه المريض في الوقت المناسب او عدم الوصول للتشخيص الطبي الصائب أو تقرير التشخيص خاطئ للمريض. (صندقي ، ٢٠١٤) وقد يرجع سوء التشخيص الطبي الى عدم قدرة الطبيب علمياً على التشخيص مقارنة مع منهم في منزلته العلمية والمهنية أو على إلى عدم استعمال وسائل تشخيص معروفة كسماعة الطبيب أو الفحوصات المختبرية والأشعة أو تصرفه في جسم المريض خلاف ما تقتضي به قواعد مهنة الطب. (المعايضة ، ٢٠٠٠ ، ١٢٥).

أن مسألة الخطأ في التشخيص الطبي تعامل وفق ما يترتب عليه من المسؤولية على الطبيب مادام هذا الخطأ لا يرتكب من طبيب منتبه ضمن ظروف وشروط الحالة المرضية (المعايضة ، ٢٠٠٤ ، ٦٧).

كما ويسأل الطبيب عند وصفه علاجاً نتج عنه ضرر إذا ثبت أن الطبيب وصف العلاج بطريقة اللامبالاة مع رعونة أو الإهمال. (الهرشي، ١٩٩٦ ، ٢٣١).

ان الطبيب إذا باشر بعلاج المريض في الظروف العادية فالغالب يكون ذلك بناءً على اتفاق بينهما ويجب أن يكون الطبيب ملزم بالعلاج له. (جمال ، ٢٠٠٠ ، ٤١٩).

فالأخطاء الطبية التي يرتكبها الأطباء في مهنة الطب عديدة ولها أسباب عديدة والتي ممكن أن تكون سببها الإهمال والتقصير أو اللامبالاة أو ضعف الرادع القانوني أو ضعف البعد الإنساني لمهنة الطب التي يمارسها الأطباء لكون هدفهم الكسب المادي فقط.

ثانياً : موقف التشريع القانوني والعرف الاجتماعي من أخطاء الطبية :- ذهب بعض الفقهاء إلى عدم مساءلة الطبيب حول هذه الأخطاء وبرروا موقفهم بعدة اعتبارات ومنها كون الطبيب حاصل على الإجازة العلمية من الدولة التي على أساسها زاول مهنة الطب لذا فهو جدير بالقيام بعمله ومحلاً للثقة حسب رأيهم وأن محاسبة الأطباء عن خطأهم المهني يؤدي إلى تقييد حرية الطبيب في العمل والبحث مما يترتب عليه تخوف الطبيب في عمله لذا فالإهمال الذي لا يؤدي إلى ضرر مصلحة المريض لا عقاب عليه .(يعقوب ، ٢٠٢٠ ، ٦٠).

وعلى الرغم من كون الطبيب إنسان والإنسان بطبيعته يخطئ ويسهو الا أن هذا لا يخفف عن الطبيب مسؤولية تجاه أرواح المرضى التي أوّتمن عليها ولا يسقط عنه العقاب في حالات الإهمال او المخالفة الواضحة للأنظمة والقوانين والتعمد في ذلك والتي يستطيع أصحاب الاختصاص الحكم فيها .(سكاف ، ٢٠١٣).

عندما نأخذ مخالفة الطبيب لالتزامه ببذل العناية طابعاً جنائياً أي يصبح فعله يشكل جريمة فالمسؤولية الطبية هو الفعل المكون للجريمة أو المخالفة ويكون القضاء الجنائي مختصاً بالدعوى الجنائية والمدنية .(براك، ١٩٩٨، ٤٣ - ٤٤)

إذا ارتكب الطبيب جريمة القتل العمد فبهذا شرط جزائي يعاقب عليه قانون فتعمد الإضرار بالآخرين بموجب القانون يعد جريمة أما إذا كان نتيجة خطأ مهني طبي فهذه مسألة تخضع لتقدير أصحاب الخبرة ولقد بين الخبير القضائي (طارق حرب) إن بعض العشائر تسير بخلاف القانون والشرع والأعراف وتطالب الطبيب عند حدوث الإعاقة والوفاة أي دفع الدية او التعويض لهم .(المدى ، ٢٠١٣ ، ٢٧١٧) .

تتمثل الأخطاء الطبية وفقاً لقانون العراق بالإهمال والرعونة أو عدم الاهتمام وأخذ الحيطة والحذر وعدم التزام بالقانون إذا يشرح الخبير القضائي (محمد السامرائي) ذلك إذا لحق ضرر بالمريض او توفي نتيجة استشارات خاطئة أو صرف علاجات غير صحيحة أو إجراء عمليات جراحية خاطئة بشكل مباشر أو بمضاعفات فإن الخطأ الطبي هو السبب و الطبيب أو مقدم الخدمة الصحية يقع تحت طائلة المسؤولية القانونية .(مجلة سكاى ، ٢٠٢٢).

إن موقف النظم القانونية وتطبيقات القضاء تتخذ من الخطأ الذي ارتكبه الطبيب خلافاً لأصول مهنة الفنية ومانتج من جراء ذلك الفعل بتلف عضو أو عاهة أو نحوه مسؤولية التقصيرية .(الحيارى ، ٢٠٠٤ ، ٢٣٠).

ان الطبيب مسؤول عن أفعال مساعديه فمن المعروف أن من يساعد الطبيب في المستشفيات عدد من الأطباء والمرضى والفنيين فإذا اساء التصرف أحد هؤلاء ونجم عن ذلك ضرراً

ما للمريض فهو المسؤول عن ذلك التصرف . (عودة ، ٢٠٠٠ ، ٥٢٤).

فالمسؤولية الطبية السلوكية والأخلاقية هي تتعلق بالنواحي الأدبية للعلاقة الطبية وتتعلق هذه المسؤولية بجملة من المبادئ الأخلاقية المطلوبة من جميع الأفراد تنشأ المسألة عن الخطأ الطبي من جراء الإخلال بواحد أو أكثر من هذه المبادئ مما يؤدي إلى وقوع الضرر أو التسبب فيه فيوجب هذا الإخلال مساءلة الطبيب قانونياً (MEDIC ٢٠٠٥) لقد اشار المشرع العراقي في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وفق المادة (٣٥) منه والتي تنص :- (تكون الجريمة غير عمدية إذا وقعت النتيجة الإجرامية بسبب خطأ الفاعل سواء كان هذا الخطأ اهمالاً أو رعونه أو عدم انتباه أو عدم احتياط أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة والأوامر . وإذا كان خطأ طبيب غير مقصود فإنه لا يعاقب عليه وهذا ما نصت عليه المادة (٤١ / الفقرة ٢) :- (إذا جاءت المادة لتقول لجريمة إذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالا للحق.

٢- عمليات الجراحة والعلاج على أصول الفن متى أجريت برضاء المريض أو ممثله الشرعي أو أجريت بغير رضاه أيهما في الحالات العاجلة.

وقد جاءت المادة (٤١٦ / ١ - ٢) :- كل من أحدث بخطئه اذى او مرضاً بآخر كان ذلك ناشئاً عن أهمال او رعونه اوعدم انتباه اوعدم احتياط أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة والاوامر يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر او بغرامة لا تزيد عن خمسين دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين إذا نشأ عن الجريمة عاهه مستديمة او وقعت نتيجة اخلال الجاني إخلالا جسيما بما تفرضه عليه اصول وظيفته اومهنته اوحرفته او كان تحت تأثير مسكر أو مخدر وقت ارتكاب الخطأ الذي نجم عنه الحادث اوتنكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة وعن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك أو ادى الخطأ الى اصابة ثلاث أشخاص فأكثر.

لقد جاءت هذه المادة لتقع العقوبة لكل طبيب أو موظف يحدث عن طريق الخطأ أذى أو إصابة بسبب أهماله وعدم مبالاته

كما وشرع قانون خاص بالمهن الطبية والصحية تحت عنوان (قانون المسؤولية الطبية والصحية رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٨) والذي اورد عدة مواد قانونية ومنها :-

المادة (٤) والتي تنص على ما يلي :- (تحدد المسؤولية الطبية والصحية بناءً على مدى التزام مقدم الخدمة ومكان تقديمها بالقواعد المهنية ذات العلاقة ويدخل في تحديدها مكان تقديم الخدمة والمعايير الخاصة بها والعوامل والظروف التي تسبق أو تتزامن أو

تتبع عمل مقدم الخدمة والإجراءات الطبية اوالصحية المقدمة لمتلقي الخدمة .

كما نصت المادة (٥):- يجب على مقدم الخدمة تأدية عمله وفقا لما تقتضيه أخلاقيات المهنة ودقتها وامانتها وفقا للأصول العلمية المتعارف عليها وبما يحقق العناية اللازمة للمريض وعدم استغلال حاجته لغرض تحقيق منفعة غير مشروعة لنفسه اولغيره ومن دون تمييز بين المرضى والالتزام بالتشريعات المعمول بها .

وقد جاءت المادة (٧):- على مقدم الخدمة الالتزام بالقواعد والمعايير والإجراءات الخاصة بممارسة المهنة تبعاً لدرجته ومجال تخصصه وتوثيق ذلك في ملف متلقي الخدمة وعلى الطبيب بشكل خاص الالتزام بما يلي:-

أ-تسجيل الحالة الصحية لمتلقي الخدمة والسيرة المرضية من الطبيب اومساعدة وذلك قبل الشروع في التشخيص والعلاج بالدرجة التي تقتضيها مصلحة العمل وإمكانيات العمل المتاحة في مكان تقديم الخدمة باستثناء الحالات المرضية الطارئة التي لا تتحمل التأخير .

ب-استخدام وسائل التشخيص أو العلاج اللازمة والمتاحة للحالة المرضية .

ت- استخدام الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة والمتاحة في تشخيص متلقي الخدمة ومعالجته وفقا للاصول العلمية المتعارف عليها .

ث- تبصير متلقي الخدمة بخيارات العلاج المتاحة باستثناء الحالات المرضية التي لا تتحمل التأخير

ج-وصف العلاج وتحديد كمياته وطريقة استعماله كتابة وبوضوح مع بيان اسمه وتوثيقه وتاريخ الوصفه وتنبيه متلقي الخدمة او ذويه بحسب الأطول إلى ضرورة التقيد بالأسلوب الذي حدده للعلاج .

وقد جاءت المادة (١٢) لتنص على ما يلي : الفقرة (أ):- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر لايجوز توقيف مقدم الخدمة بجرم ارتكاب خطأ طبي اثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة أي لا يتم إيقاف طبيب عن ممارسة مهنة الطب عند ارتكابه أي خطأ طبي اثناء مرحلة التحقيق معه وخلال فترة محاكمته إلا إذا صدر حكم بحقه من المحكمة المختصة وثبتت إدانته عن الخطأ الذي ارتكبه. وقد ورد في المادة (١٢) الفقرة (ب):- لايحول الاجراء المتخذ وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة دون قيام الجهة المختصة وفقاً لأحكام التشريعات النافذة بكف يد مقدم الخدمة عن مزاولة مهنته أو اتخاذ أي إجراء تأديبي آخر بحقه في حال صدر قرار قضائي قطعي بعد مسؤوليته.

الاطفاء الطبية الناتجة عن طريق الإهمال و التقصير لا تعتبر جنائية وإنما تعد جنحة وذلك ما أكدت عليه المواد القانونية المنصوص عليها ضمن مواد قانون العقوبات

العراقي حيث أكدت هذه المواد بأنه يعاقب فاعله أي الذي يقوم بالخطأ الطبي بعقوبة السجن مدة أقلها سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات وذلك إذا افضى هذا الخطأ الطبي الى وفاة أو عاهة مستديمة .

المبحث الرابع (الإطار المنهجي للبحث)

يهدف الإطار المنهجي إلى توضيح الخطوات التي اتباعها الباحث في أثناء قيامه بالدراسة الميدانية والمتضمنة عرض وتصميم اجراءات البحث وأدواته ومتطلباته والتي راعى فيها الباحث بأن تكون مستوفية للشروط المنهجية والعلمية بهدف الوصول إلى نتائج علمية ودقيقة عن الأخطاء الطبية بين العرف الاجتماعي والقانون .

اولاً:- منهج البحث وأدواته:-

أ- نوع الدراسة:- تعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية الوصفية والتي تنطوي على وصف الحقائق المدروسة بالاعتماد على الاحصاءات والبيانات الميدانية والالمام بكل تفاصيل موضوع الدراسة والتي تعد من أنسب الدراسات في نظر الباحث.

ب- منهج الدراسة أعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأنه أحد مناهج البحوث الوصفية التي تقوم على جمع وتحليل البيانات الاجتماعية عن طريق أدوات بحثية كالمقابلة او الاستمارة من أجل الحصول على معلومات من عدد كبير من الناس المعنيين بالظاهرة محل الدراسة .(ايراش ، ٢٠٠٩ ، ٦٥) .

ت- أدوات جمع البيانات :- تتميز البحوث الاجتماعية بتعدد أدوات جمع البيانات وهي خاصية تثري البحث العلمي وتنمي الثقة بنتائجه وتجدر الإشارة هنا إلى إن الباحث ليس حراً دائماً في اختيار هذه الأدوات أو تلك .(حافظ ، ٢٠٠٧ ، ٦٦) وقد استعان الباحث بالأدوات التالية :-

١- الملاحظة تعرف بأنها الوسيلة التي تزيد فرصة الباحث في التعرف على طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة التي ينحصر فيها البحث و تمكنه من ملاحظة سلوك المبحوثين و تفاعلاتهم فضلاً عن التعرف على أساليب معيشتهم والمشكلات التي تواجههم (الحسن ، الحسني ، ١٩٨١ ، ٢٣٤) .

٢- استمارة الاستبيان :- لقد تم تصميم استمارة الاستبيان وتم عرضها على عدد من الخبراء لقياس (الصدق الظاهري) لاستطلاع آرائهم حول مدى صلاحية الاستمارة قد كشفت آراء الخبراء بالإجماع على صلاحية فقرات واسئلة الاستبيان مع تعديل وإضافة أسئلة أخرى ،ولكي يتأكد البحث من إمكانية الاعتماد على الاستبيان لقياس الظاهرة المدروسة تم اختيار (١٠) مبحوثين من الأشخاص الذين تعرضوا الى الأخطاء الطبية لهذا الغرض .

ثانياً:- نوع العينة ومجالاتها:-

١-نوع العينة :- وبعد أن حدد الباحث مجتمع دراسته قام باختيار عينة منه بطريقة العينة القصدية وتكونت العينة الفعلية للدراسة من (٥٠) مبحوثاً من الأشخاص الذين تعرضوا الى الأخطاء الطبية .

٢- مجالات البحث :

أ-المجال البشري :- ويقصد بالمجال البشري الأفراد الذين يخضعون للدراسة الحالية المتمثلين ب(٥٠) مبحوثاً ممن تعرضوا الى الأخطاء الطبية ومن كلا الجنسين.

ب-المجال المكاني:- لقد تم اختيار تحديد مكان الدراسة المتمثل مدينة الحلة في محافظة بابل لتكون المجال المكاني للدراسة الميدانية

ت-المجال الزماني:- تم جمع المعلومات الميدانية عن موضوع الدراسة للفترة من ٢٠٢٣/٧/١ ولغاية ٢٠٢٣/١٠/١

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:-

أولاً: البيانات الأولية للمبحوثين :- إن عملية عرض البيانات الأولية للعينة تعد ذات أهمية بالغة للبحث العلمي وذلك من أجل الوقوف على الواقع الحقيقي لموضوع بحثنا الذي نخوض به من خلال استجابة افراد العينة له وعن طريق إجاباتهم على الاسئلة المطروحة في الاستبانة .

١- جنس المبحوثين :- وهو النوع الاجتماعي أو التركيب السكاني لوحدات العينة حيث ان وحدات عينة الدراسة مكونة من الجنسين (الذكور - الاناث) وان شمول كلا الجنسين هو أمر ضروري لكي تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة والجدول الاتي يوضح ذلك .

جدول رقم (١) يوضح جنس المبحوثين

الجنس	التكرار	النسبة %
الذكور	٢١	% ٤٢
الاناث	٢٩	% ٥٨
المجموع	٥٠	% ١٠٠

أن اختلاف الجنس له الأثر الواضح في تباين آراء وإجابات المبحوثين بحسب الأنطباعات والخبرات التي يميل إليها كلا الجنسين وقد أشارت نتائج الجدول اعلاه الخاص بجنس المبحوثين إن نسبة الإناث المتمثلة ب(٥٨%) جاءت أعلى من نسبة الذكور المتمثلة ب(٤٢%) و بواقع (٢٩) من الإناث و(٢١) من الذكور التي تمثل عينة بحثنا المتمثلة ب(٥٠) مبحوثاً ومن كلا الجنسين.

٢- العمر:- يعد العمر واحد من المؤشرات المهمة في مدى نشاط الإنسان وقد اتضح من الدراسة الميدانية إن السن لعينة الدراسة يتراوح بين الفئة (٢١ - ٧٠) سنة لذلك ارتأينا ان نحدد الفئات العمرية كالآتي :-

جدول رقم (٢) يوضح الفئات العمرية للمبحوثين

الفئات العمرية	التكرار	النسبة %
٢١ - ٣٠	١٧	٣٤ %
٣١ - ٤٠	١٤	٢٨ %
٤١ - ٥٠	١٠	٢٠ %
٥١ - ٦٠	٧	١٤ %
٦١ - ٧٠	٢	٤ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

تشير النتائج أعلاه فيما يتعلق بالفئات العمرية لمجموع وحدات عينة الدراسة الى ان أعلى نسبة للمبحوثين سجلتها الفئة العمرية (٢١ - ٣٠) اذ بلغ عددهم (١٧) مبحوثاً ونسبة (٣٤%) من مجموع وحدات العينة في حين جاءت الفئة العمرية (٣١ - ٤٠) في المرتبة الثانية اذ بلغ عددهم (١٤) مبحوثاً ونسبة (٢٨%) وجاءت في المرتبة الثالثة الفئة العمرية (٤١ - ٥٠) اذ بلغ عددهم (١٠) مبحوثين ونسبة (٢٠%) من مجموع وحدات عينة البحث في حين احتلت الفئة العمرية (٥١ - ٦٠) المرتبة الرابعة وبواقع (٧) مبحوثين وبنسبة (١٤%) ثم احتلت الفئة العمرية (٦١ - ٧٠) آخر مرتبة وبواقع مبحوثين وبنسبة (٤%) من مجموع وحدات العينة ومن خلال الفئات العمرية بان أعلى النسب للمبحوثين عينة بحثنا تمثل فئة الشباب المحصورة ضمن فترتين عمريتين وهي (٢١ - ٣٠) و (٣١ - ٤٠) وبواقع (٣١) مبحوثاً

٣- الحالة الاجتماعية :-

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %
اعزب	١٤	٢٨ %
متزوج	٣٥	٧٠ %
ارمل	١	٢ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

جدول رقم (٣) يوضح الحالة الزوجية لوحدات عينة الدراسة

يتضح من الجدول رقم (٣) ان اعلى نسبة جاءت للمبحوثين المتزوجين وقد بلغ عددهم (٣٥) مبحوثاً ومن كلا الجنسين وبنسبة (٧٠%) في حين جاءت بنسبة الاعزب من المبحوثين

بواقع (١٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٨٪) من كلا المبحوثين الذكور والاناث في حين كان هناك مبحوث واحد فقط من بين أفراد عينة البحث أرمل وبنسبة (٢٪) من عينة البحث البالغ عددها (٥٠) مبحوثاً.

٤- التحصيل الدراسي:- ان تحديد المستوى الدراسي لعينة الدراسة يؤثر تأثيراً واضحاً بطبيعة إجابات المبحوثين وموضوعيتها وهذا ما تسعى إليه الدراسة اذ كلما كان المستوى الدراسي عالي كانت إجابات المبحوثين أكثر موضوعية وشفافية وواقعية.

جدول رقم (٤) يوضح التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة %
امي	٢	٤ %
يقرأ ويكتب	٣	٦ %
ابتدائية	٥	١٠ %
متوسطة	٨	٦٦ %
اعدادية	٥	١٠ %
بكالوريوس	٢٧	٥٤ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول (٤) والتي تبين التحصيل الدراسي لوحدات العينة إلى أن (٢٧) مبحوثاً وبنسبة (٥٤٪) ومن كلا الجنسين هم حملت شهادة البكالوريوس وأن (٨) مبحوثين يحملون شهادة المتوسطة وبنسبة (١٦٪) وأن (٥) مبحوثين خريجين الدراسة الابتدائية وبنسبة (١٠٪) وبنفس عدد المبحوثين وبنفس النسبة من المبحوثين لديهم شهادة إعدادية في حين أن (٣) مبحوثين يقرؤون ويكتبون وبنسبة (٦٪) وأنا (٢) مبحوثان فقط أميون وبنسبة (٤٪) وتبين من الجدول اعلاه أن أكثر من نصف عينة البحث هم من حملة شهادة البكالوريوس والذي يعكس لنا انطباعاً بأنهم أكثر وعياً وإدراكاً عند إجاباتهم على أسئلة استبانة بحثنا ثم تليها حملة شهادة الإعدادية والمتوسطة وهذا ما نطمح اليه.

٥- عدد أفراد الأسرة :-

جدول (٥) يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين

يظهر الجدول (٥) والذي يبين حجم الأسرة للعينة المدروحة تبين بأن (٣٤) مبحوثاً

فئات اعداد افراد الاسرة	التكرار	النسبة %
١ - ٥	٣٤	٦٨ %
٦ - ١٠	١٦	٣٢ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

ومن كلا الجنسين ونسبة (٦١٪) هم ضمن فئة اعداد الأسرة من (١ - ٥) فردا وان (١٦) مبحوثا ونسبة (٣٢٪) يقعون ضمن الفئة من (٦ - ١٠) فردا من أفراد الأسرة ولكلا الجنسين من مجموع وحدات عينة بحثنا.

٦- منطقة السكن:- يساعد هذا المتغير على معرفة المنطقة التي يسكن فيها المبحوث وأن اختلاف منطقة السكن وتباين خصائصه سواء اكانت إجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ينعكس بصورة مباشرة اوغير مباشرة على أفراد مجتمع الدراسة ولذلك نقوم بعرض مؤشرات منطقة السكن ضمن هذا الجدول أدناه .

جدول رقم (٦) يوضح منطقة سكن المبحوثين

منطقة السكن	التكرار	النسبة %
قرية	١١	٢٢ %
مدينة	٣٩	٧٨ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

يتضح من الجدول إعلاه بأن أغلب المبحوثين يسكنون في المدينة وبواقع (٣٩) مبحوثا ونسبة (٧٨٪) في حين (١١) مبحوثاً منهم يسكنون في القرى ونسبة (٢٢٪) من مجموع عينة البحث .

٧- مهنة المبحوثين:-

جدول (٧) يوضح مهنة المبحوثين

المهنة	التكرار	النسبة %
موظف	٣١	٦٢ %
غير موظف	١٩	٣٨ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

تشير نتائج البحث الميداني إلى أن (٣١) مبحوثاً هم من الموظفين ونسبة (٦٢٪) من مجموع عينة البحث البالغ عددهم (٥٠) مبحوثا في حين (١٩) مبحوثا هم من غير الموظفين مما له انعكاس واضح وملموس بإجاباتهم ضمن أسئلة الاستبانة .

٨- مستوى الدخل:-

إن لمستوى الدخل المادي تأثيراً وبشكل مباشر أو غير مباشر على الفرد من كافة الجوانب .

جدول (٨) يوضح مستوى الدخل للمبحوثين

مستوى الدخل	التكرار	النسبة %
-------------	---------	----------

جيد	١٨	٣٦ %
متوسط	٣٠	٦٠ %
منخفض	٢	٤ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن (٣٠) مبحوثاً من عينة البحث هم من ذوي الدخل المتوسط وبنسبة (٦٠ %) وأن (١٨) مبحوثاً هم من ذوي الدخل الجيد وبنسبة (٣٦ %) وأن (٢) مبحوثاً هم من ذوي الدخل المنخفض وبنسبة (٤ %) من مجموع عينة البحث نستنتج من ذلك إن غالبية عينة البحث من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض وهذا قد يدفعهم إلى الذهاب أو مراجعة المستشفيات الحكومية بدلا من المستشفيات الأهلية والخاصة.

- البيانات الاجتماعية:-

٩- نوع الخطأ الطبي :-

جدول (٩)

يبين لنا هذا الجدول نوع الخطأ الطبي الذي يتعرض له المراجع اوالمريض عند مراجعته للمؤسسات الطبية والصحية

نوع الخطأ الطبي	التكرار	النسبة %
خطأ في التشخيص	٢٣	٤٦ %
خطأ في العلاج	١٣	٢٦ %
خطأ في اجراء العمليات الجراحية	١٤	٢٨ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود أنواع من الأخطاء الطبية حيث جاءت إجابات (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (٤٦ %) بأنهم تعرضوا إلى خطأ طبي في التشخيص وان (١٣) مبحوثاً قد أفادوا بتعرضهم إلى خطأ طبي في العلاج وبنسبة (٢٦ %) من عينة البحث في حين (١٤) مبحوثاً قد تعرضوا إلى خطأ طبي في العمليات الجراحية.

١٠- مدى تأثير وقوع الخطأ الطبي على الحالة النفسية:

نوع الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	٤٤	٨٨ %
كلا	٦	١٢ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

جدول (١٠) يوضح هذا الجدول مدى تأثير وقوع الخطأ الطبي في الحالة النفسية للمريض

لقد تبين من إجابات المبحوثين بأن (٤٤) مبحوثاً وبنسبة (٨٨٪) هم من الذين يتأثرون نفسياً عند وقوع الخطأ الطبي وأن (٦) مبحوثاً وبنسبة (١٢٪) لا يتأثرون نفسياً أو لم يتأثروا عند وقوع الخطأ الطبي عليهم .

١١- تقديم شكوى ضد الطبيب المسبب للخطأ الطبي :

نوع الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	١٠	٢٠ %
كلا	٤٠	٨٠ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

جدول رقم (١١) يبين هل قدم شكوى المتعرض للخطأ الطبي ضد الطبيب المتسبب

لقد وضحت اجابات المبحوثين بأن (٨٠٪) من عينة البحث لم يقدموا شكوى ضد الطبيب وبواقع (٤٠) مبحوثاً منهم اجابوا بذلك وأن (٢٠٪) منهم قدموا شكوى ضد الطبيب وقد أجابوا بذلك (١٠) مبحوثين من عينة البحث وسوف نوضح اجابات المبحوثين (١٠) الذين اجابوا أنهم قدموا شكوى ضد الطبيب الذي سبب الخطأ الطبي .

١٢- نوع الاجراء ضد الطبيب :-

كما مبين في الجدول رقم (١٢)

نوع الاجراء ضد الطبيب	التكرار	النسبة %
العلاج على نفقة الطبيب	٣	٦ %
تعويض مادي	٧	١٤ %
المجموع	١٠	٢٠ %

لقد بين نتائج الجدول أعلاه بأن (٣) مبحوثين من الذين قدموا شكوى ضد الطبيب أخذوا حقهم منه عن طريق العلاج على نفقة الطبيب وأن (٧) مبحوثين قاموا بإخذ تعويض مادي من الطبيب الذي سبب الخطأ الطبي

١٣- ضعف القانون والرقابة الطبية هو من أسباب وقوع الأخطاء الطبية.

جدول (١٣)

نوع الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	٤١	٨٢ %

كلا	٩	% ١٨
المجموع	٥٠	% ١٠٠

يوضح الجدول أعلاه إجابات المبحوثين حيث جاءت أجابة (٤١) مبحوثا وبنسبة (٨٢٪) من عينة البحث لتؤكد ضعف القانون والرقابة الطبية هو أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى وقوع الأخطاء الطبية وقد أجابوا (٩) مبحوثين وبنسبة (١٨٪) منهم بأن ذلك لا يعد من أسباب وقوع الأخطاء الطبية.

١٤- مدى رضى المراجعين والمرضى عن أداء الاطباء في المستشفيات الحكومية .

جدول (١٤)

نوع الإجابة	التكرار	النسبة %
راضي	١	% ٢
غير راضي	٢٩	% ٥٨
نوعا ما	٢٠	% ٤٠
المجموع	٥٠	% ١٠٠

يوضح الجدول أعلاه بأن (٢٩) مبحوثا وبنسبة (٥٨٪) كانوا غير راضين عن أداء الأطباء في المستشفيات الحكومية وطريقة تعاملهم مع المراجعين وان (٢٠) مبحوثا قد أجابوا بانهم نوعا ما راضين عن أداء الأطباء في المستشفيات الحكومية وبنسبة (٤٠٪) من عينة البحث قد جاب (١) مبحوث واحد من عينة البحث وبنسبة (٢٪) بأنه راضي عن أداء الأطباء

١٥- مرحلة وقوع الخطأ الطبي من قبل الطبيب.

جدول رقم (١٥)

مرحلة وقوع الخطأ الطبي	التكرار	النسبة %
في مرحلة التشخيص	٢٥	% ٥٠
في مرحلة العلاج	١٣	% ٢٦
في العمليات الجراحية	١٢	% ٢٤
المجموع	٥٠	% ١٠٠

يبين الجدول رقم (١٥) مرحلة وقوع الخطأ الطبي من قبل الأطباء وقد أجاب (٢٥) مبحوثا و بنسبة (٥٠٪) منهم بوقوع الخطأ الطبي في مرحلة التشخيص وقد أجاب (١٣) مبحوثا بانهم تعرضوا للخطأ الطبي في مرحلة العلاج وبنسبة (٢٦٪) في حين (١٢) مبحوثا منهم و بنسبة (٢٤٪) كانت اجابتهم بأنهم تعرضوا الى الخطأ الطبي في العمليات

الجراحية.

١٦- مدى مساهمة الدافع المادي في كثرة الأخطاء الطبية:

جدول (١٦)

نوع الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	٤٢	٨٤ %
كلا	٨	١٦ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

يوضح هذا الجدول ومن خلال إجابات المبحوثين بتأثير الدافع المادي لوقوع الخطأ الطبي في المستشفيات الحكومية حيث إجاب (٤٢) مبحوثا بنعم أي يوجد تأثير من الجوانب المادية لوقوع الأخطاء الطبية في حين أجاب (٨) مبحوثين بكلا أي عدم وجود تأثير للدافع المادي بوقوع الأخطاء الطبية من قبل الأطباء. نستنتج من إجابات المبحوثين بأن الأطباء في المستشفيات الحكومية يكونوا أكثر اهمالا وتقصيرا بالاداء مقارنة بالمستشفيات الأهلية والعيادات الخاصة .

١٧ - مكان وقوع الخطأ الطبي :

يبين لنا جدول رقم (١٧) مكان وقوع الخطأ الطبي سواء في المستشفى الأهلي ام الحكومي ام العيادات الخاصة

جدول (١٧)

مكان وقوع الخطأ	التكرار	النسبة %
المستشفى الحكومي	٣١	٦٢ %
المستشفى الأهلي	٩	١٨ %
العيادات الخاصة	١٠	٢٠ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

يوضح الجدول إعلاه مكان وقوع الخطأ حيث إجاب (٣١) مبحوثا وبنسبة (٦٢%) من عينة البحث بأنه وقع في المستشفيات الحكومية في حين جاءت إجابة (١٠) مبحوثين منهم بأنهم تعرضوا للخطأ الطبي في العيادات الخاصة وبنسبة (٢٠%) ثم جاءت إجابة (٩) مبحوثين بوقوع الأخطاء الطبية في المستشفيات الأهلية التي قاموا بمراجعتها وبنسبة (١٨%) من مجموع عينة البحث.

١٨- أسباب وقوع الأخطاء الطبية:

جدول (١٨) يوضح أسباب حدوث او وقوع الأخطاء الطبية.

سبب وقوع الاحداث الطبية	التكرار	النسبة %
الإهمال والتقصير	٣٠	٦٠ %
قلة خبرة الطبيب	١١	٢٢ %
قدم وقلة الأجهزة الطبية	٣	٦ %
عدم دقة النتائج الطبية	٦	١٢ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

لقد جاءت إجابات المبحوثين لتبين لنا أسباب وقوع الأخطاء الطبية حيث أجاب (٣٠) مبحوثا و بنسبة (٦٠%) من مجموع عينة البحث بان سبب وقوع الأخطاء الطبية من قبل الأطباء والكوادر الطبية هو الإهمال والتقصير في حين أجاب (١١) مبحوثا و بنسبة (٢٢%) منهم بأن قلة الخبرة للطبيب هو سبب وقوع الخطأ الطبي وأجاب (٦) مبحوثين بأن عدم دقة النتائج الطبية من مفراس واشعة وغيرها هي من أسباب وقوع الأخطاء الطبية واجاب (٣) مبحوثين وبنسبة (٦%) من مجموع عينة البحث بان السبب وراء وقوع الأخطاء الطبية هو قدم وقلة الأجهزة الطبية المستخدمة في المجال الطبي والصحي.

١٩- جنس الطبيب الذي ارتكب الخطأ الطبي:-

جدول (١٩) يوضح جنس الطبيب الذي ارتكب الخطأ الطبي.

جنس الطبيب	التكرار	النسبة %
طبيب	٣٩	٧٨ %
طبيبة	٨	١٦ %
طبيبة نسائية	٣	٦ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

يوضح الجدول أعلاه بان (٣٩) مبحوثا وبنسبة (٧٨%) من مجموع عينة البحث كان الطبيب هو من ارتكب الخطأ الطبي في حين أجاب (٨) مبحوثين بأن من قام بارتكاب الخطأ الطبي هو طبيبة وجاءت إجابة (٣) مبحوثين وبنسبة (٦%) منهم بأن من ارتكب الخطأ الطبي هي طبيبة نسائية، نستنتج من اجابات المبحوثين بأن اكثر أخطاء ترتكب من قبل الأطباء أكثر من الطبيبات أي ان الطبيبات أكثر دقة وحرص في المجال الطبي والصحي .

٢٠- اللجوء إلى العرف الاجتماعي ام القانون من أجل استرداد الحق من الطبيب .

يبين لنا الجدول أدناه إلى من يلجأ المتضررين من الأخطاء الطبية.

جدول رقم (٢٠)

نوع الإجابة	التكرار	النسبة %
العرف الاجتماعي	٣٨	٧٦ %
القانون	١٢	٢٤ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

يوضح لنا الجدول رقم (٢٠) ومن خلال اجابات المبحوثين بان أغلب المتضررين يلجؤون إلى العرف الاجتماعي حيث أجاب (٣٨) مبحوثاً منهم بذلك وبنسبة (٧٦%) من مجموع عينة البحث في حين يلجأ (١٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٤%) إلى القانون ، ومن خلال إجابات المبحوثين نستنتج بان اغلب المبحوثين من عينة البحث يلجؤون الى العرف الاجتماعي من أجل اخذ حقهم من الطبيب الذي ارتكب الخطأ الطبي .

٢١- أسباب اللجوء إلى العرف الاجتماعي:

جدول رقم (٢١) يوضح اسباب لجوء المتضررين من الأخطاء الطبية إلى العرف الاجتماعي

أسباب اللجوء الى العرف الاجتماعي	التكرار	النسبة %
عدم الثقة بالقانون	١٧	٣٤ %
التعويض المادي اكبر	٢٠	٤٠ %
سرعة حسم القضية	١٣	٢٦ %
المجموع	٥٠	١٠٠ %

لقد أوضحت إجابات المبحوثين بان اغلب افراد عينة البحث يلجؤون الى العرف الاجتماعي لانهم يحصلون على تعويض مادي اكبر من الذي يحصلون عليه عندما يلجؤون الى القانون الذي يعطي تعويض معنوي لاغير حيث أجاب (٢٠) مبحوث وبنسبة (٤٠%) من مجموع عينة البحث بذلك، في حين أجاب (١٣) مبحوثاً بانهم يلجؤون الى العرف الاجتماعي بسبب سرعة حسم القضية المرفوعة ضد الطبيب الذي ارتكب الخطأ الطبي وأجاب (١٧) مبحوثاً بانهم لا يثقون بالقانون وهذا ما يدفعهم الى اللجوء الى العرف الاجتماعي ، ومن خلال إجابات المبحوثين نجد بان العرف الاجتماعي ذا سلطة اقوى من القانون بقضية نصرة المتضررين بالاطباء الطبية لذلك اغلب الافراد يلجؤون اليه.

رابعاً :- النتائج والتوصيات.

أ-النتائج :- لقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية :-

- ١-توصل البحث إلى أن نسبة الإناث في عينة البحث اعلى من نسبة الذكور حيث جاءت نسبة الاناث (٥٨ %) بواقع (٩) مبحوثه والذكور بنسبة (٤٢%) بواقع (٢١) مبحوثاً .
- ٢-جاءت نسبة للافراد تقع ضمن الفئتين العمريتين (٢١ - ٣٠) و (٣٠ - ٤٠) وبنسبة

(٣٤٪ و ٢٨٪) وبذلك فإن أغلب المبحوثين هم الشباب.

٣- بينت نتائج البحث بان اغلب المبحوثين هم من المتزوجين وبنسبة (٧٠٪) من عينة البحث

٤- توصلت الدراسة الميدانية إلى أن أعلى مستوى للداخل لأفراد عينة البحث من ذوي الدخل المتوسطة و بنسبة (٦٠٪) ومن ذوي الدخل منخفض وبنسبة (٤٪) وهذا ما يدفعهم الى الذهاب الى المستشفيات الحكومية للعلاج.

٥- أكدت نتائج البحث بأن أغلب الأخطاء ترتكب في التشخيص حيث جاءت وبنسبة (٤٦٪) من إجابات المبحوثين

٦- أكدت نتائج البحث بأن ضعف القانون والرقابة الطبية هو من أسباب وقوع الأخطاء الطبية في المستشفيات والمؤسسات الصحية حيث جاءت إجابات المبحوثين وبنسبة (٨٠٪) من مجموع عينة البحث لتؤكد ذلك.

٧- توصلت نتائج البحث الى أن أغلب المبحوثين غير راضين عن إداء الأطباء في المستشفيات الحكومية هي جاءت نسبة الإجابة بعدم الرضا بـ (٥٨٪) من المبحوثين غير راضي عن اداءهم .

٨- توصل البحث إلى أن أغلب الأخطاء الطبية ترتكب في المستشفيات الحكومية وجاءت النسبة (٦٢٪) من إجابات المبحوثين لتؤكد ذلك

٩- أكدت نتائج البحث خلال النسب بأن من اسباب وقوع الأخطاء الطبية سواء من الطبيب او الكوادر الطبية العاملة في المستشفيات هو الإهمال والتقصير وقلّة الخبرة للطبيب قدم الأجهزة الطبية وعدم دقة النتائج الطبية في المراحل العلاجية.

١٠- أكد نتائج البحث بين الإهمال والتقصير عند الأطباء الذكور أكثر من الطبيبات وهذا ماكدته إجابات المبحوثين وبنسبة (٧٨٪) هم من الأطباء وليس الطبيبات الذين يرتكبون الأخطاء الطبية.

١١- توصلت الدراسة ومن خلال النسبة التي اجاب بها المبحوثين حيث جاءت (٧٦٪) من اجابات المبحوثين لتؤكد بأن أغلب المتضررين من الأخطاء الطبية يلجؤون الى العرف الاجتماعي وليس القانون بسبب ضعف الرادع القانوني.

١٢- أظهرت نتائج البحث بان من أسباب اللجوء إلى العرف والاجتماعي هوعدم الثقة بالقانون وعدم سرعة حسم القضية أو تعويض المادي الأكبر الذي يحصل عليه المتضرر من خلال لجوءه إلى العرف الاجتماعي

ب- التوصيات:-

في ضوء ما توصلت إليه البحث من نتائج توصل الباحث الى عدة توصيات في سبيل الردع أو التقليل من وقوع ارتكاب الأطباء والكوادر الطبية والصحية للأخطاء وهي كالآتي :-

١- على الدولة أن توفر كافة المستلزمات والمتطلبات العلاجية في المستشفيات الحكومية

- مراعاةً لذوي الدخل المتوسط والمنخفض من المواطنين وعدم إمكانيةهم بمراجعة المستشفيات الأهلية والعيادات الخاصة من أجل المعاينة والعلاج.
- ٢- على وزارة الصحة تفعيل واعمال الرقابة الطبية والصحية بقوانينها وأنظمتها بشكل أفضل من اجل ردع الأطباء والكوادر الصحية من الوقوع بالأخطاء الطبية التي يثبت بها التقصير والإهمال.
- ٣- ضرورة مراقبة عمل الأطباء والكوادر الطبية والصحية في المؤسسات الحكومية وتفعيل العقوبات اللازمة بحق المقصرين
- ٤- على الحكومة تفعيل نظام التأمين الطبي للمواطنين كافة من أجل التخفيف عن كاهل المواطن في الظروف الطارئة وغيرها
- ٥- يجب إعادة ثقة المواطن بالقانون والياته من خلال أنصاف المتضررين سواء من الأخطاء الطبية وغيرها عند تقديم المواطن الشكوى ومطالبته باسترداد حقه المعنوي والمادي.

المصادر:-

- ١- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدى، ط ١، القاهرة، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣
- ٢- ابن فارس، معجم مقياس اللغة. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، القاموس المحيط المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، ط ٢ ، بدون سنة
- ٣- ابن منظور محمد بن مكرم بن علي ، لسان العرب ، بيروت دار صادر ، ط ٣ ، ١٤١٤
- ٤- احسان محمد الحسن ، عبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر الموصل، ١٩٨١.
- ٥- أحمد الحيارى المسؤولية المدنية للطبيب ، ط ١ ، منشورات دار الثقافة، عمان - الأردن، ٢٠٠٤
- ٦- أحمد عبد الكريم الصرايرة ، التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء الطبية ، دار وائل ، عمان - الأردن، ٢٠١٢
- ٧- انتوني غدنز ، علم الاجتماع ترجمة وتقديم د. فايز الصباغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت / ٢٠٠٥
- ٨- أنس محمد عبد الغفار ، المسؤولية المدنية في المجال الطبي دراسة مقارنة ، دار الكتب القانونية ، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر ، ٢٠١٠
- ٩- جريدة المدى ، حينما تكون الأخطاء الطبية تحت طائلة الفصول العرفية (العشائرية) العدد ٢٧١٧، ٢٠١٣/٢/٤
- ١٠- جمال فاخر النكاس ، العقود والاتفاقات الممهدة للتعاقد وأهمية التفرقة بين العقد

- والاتفاق في المرحلة السابقة على العقد مجلة الحقوق الكويتية، ١٩٩٦
- ١١- د. أسعد عبد الجملي ، خطأ في المسؤولية الطبية المدنية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠٠٩،
- ١٢- د. فرح صالح الكبير الهرشي ، موقف القانون من التطبيقات الحديثة ، دار الجماهير للنشر والتوزيع ، بنغازي - ليبيا ، ط ١ ، ١٩٩٦ .
- ١٣- د. نوره أحمد المصلي ، الخطأ الفني للطبيب في القانون الإماراتي، رسالة ماجستير ، جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٢
- ١٤- د. منذر الفضل ، حلقة دراسية حول المسؤولية الطبية ، مكتبة جامعة عمان الأهلية - الأردن، ١٩٩٣
- ١٥- د. أسعد الحجلي ، الخطأ في المسؤولية الطبية المدنية دراسة مقارنة ، ط ٢١ ، عمان - دار الثقافة ، ٢٠١١.
- ١٦- د. حسن محمد صندوقجي ، الأخطاء في تشخيص الأمراض جريدة الشرق الأوسط ، العدد ١٢٩٣٢ ، ٢٠١٤ ، الموقع ، archive.aawsot.com.
- ١٧- د. منصور مر المعايطة ، المسؤولية المدنية والجنائية في الأخطاء الطبية مركز الدراسات والبحوث جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٤
- ١٨- د. ناهدة عبدالكريم حافظ ، مناهج البحث الاجتماعي ، بغداد ، ٢٠٠٧.
- ١٩- د. همام محمد يعقوب، نظرة عن حالات قيام وانتقاء مسؤولية الطبيب المدنية من القانون العراقي ، مجلة كلية القانون بغداد، العدد (٥) دار رائد ، ٢٠٢٠.
- ٢٠- د. إبراهيم خليل إيراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ، دار الشروق ، ط ١ ، عمان - الأردن، ٢٠٠٩
- ٢١- رجاء ناجي مكاوي ، اخطاء العلاج هل من ضمانات لحماية المريض والطبيب معا ، جريدة الأحداث المغربية عدد يوم ١١/٦/١٩٩٩
- ٢٢- زينب كاظم المطلق، محاضرات في مدخل القانون، المحاضرة الرابعة ، المصادر الرسمية الاحتياطية الفصل الدراسي الثاني (٢٠٢٠ - ٢٠٢١). العرف ، الشريعة الإسلامية
- ٢٣- ساميه محمد جابر ، القانون والضوابط الاجتماعية ، مدخل علم الاجتماع الى فهم التوازن في المجتمع ، دار المعارف الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٦ .
- ٢٤- سحر نوري عبد الرحمن ، إدارة الأخطاء الطبية وال فشل السريري في مستشفى اليرموك التعليمي ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨
- ٢٥- سليمان براك ، المفاوضات العقائدية رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة النهدين ، ١٩٩٨.
- ٢٦- سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني المدخل للعلوم القانونية ، ط ٦ ، ١٩٨٧
- ٢٧- طلال العجاج ، المسؤولية المدنية للطبيب دراسة فقهية قضائية مقارنة عالم الكتب

الحديث اربد - الأردن، ٢٠١١.

٢٨-عاطف النقيب، النظرية العامة للمسؤولية الناشئة عن الفعل الشخصي للخطأ والضرر، ط ٣، الجزائر، منشورات عويدات، ١٩٨٤

٢٩- عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ج ١، ط ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ٢٠٠٠

٣٠- عبد اللطيف الحسيني المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية، ط ١، الشركة العالمية للكتاب، بيروت - لبنان، ١٩٨٧.

٣١-عمار عبد السلام، كتاب الأخلاقيات الطبية جمعوية الطب العالمية ترجمة محمد الصالح بن عمار، تونس، ٢٠٠٥

٣٢- غسان سكاف، الخطأ الطبي حقيقه وحلول، مجلة النهار العدد ٩/٧/٢٠١٣.

٣٣-فنتست بينت وتامار نعومي زالك، حاجتنا الى الانتماء دليل علمي لمناقشة الأعراف الاجتماعية وتوظيفها في اعداد البرامج الخاصة بتغيير السلوك، منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط (شمال افريقيا، عمان - الأردن، ٢٠١٩.

٣٤- فوزيه ذياب، القيم والعادات الاجتماعية مكتبة الأسرة، بيروت، ٢٠٠٣.

٣٥-فيصل عايد خلف الشورة، الخطأ في القانون المدني الأردني، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥

٣٦-قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ م.

٣٧-قانون المسؤولية الطبية والصحية رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٨ م.

٣٨- لوفرس بلعيد، خطأ الطبيب أثناء التداخل الطبي، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي، ٢٠١١.

٣٩-ماجد المختارة التأمين من المسؤولية المدنية للأطباء رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٦.

٤٠- مجلة سكاي نيوز عربية، بغداد، ٤ / أكتوبر / ٢٠٢٢.

٤١-محمد حسني منصور، المسؤولية الطبية، دار المعارف، الإسكندرية مصر ن ٢٠١٣.

٤٢-محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨.

٤٣-محمد شريم الأخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية، عمان، المطابع التعاونية، ٢٠٠

٤٤- محمد عبد البناوي، المسؤولية المدنية لأطباء القطاع الخاص، ط ٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٥

٤٥-محمد منصور المدخل القانون (القاعدة القانونية) منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.

- ٤٦-المستجد في اللغة والإعلام، دار المشرق بيروت لبنان، ط ٢ بيروت - لبنان، ١٩٨٧
- ٤٧-مصطفى جمال، المسؤولية المدنية عن الاعمال الطبية في الفقه والقضاء، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٠
- ٤٨-معجم الوسيط، ج ٢، ١٩٨٥
- ٤٩- منصور المعاينة، عبد المحسن المقادلي، الأدلة الجنائية، الرياض، ٢٠٠٠.
- ٥٠-هشام سليمان، المدخل في دراسة العلوم القانونية نظرية القانون ونظرية الحق في ضوء أحكام القانون المدني البحريني، البحرين، ٢٠١٤.
- ٥١-يوجيوة امينة، شادي شافية، الأخطاء الطبية المرتقبة والشخصية بين التحديد والتجريم، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم النشر، جامعة باجي مختار عناية، مداخلة الأخطاء الطبية أزمة كفاءة ام أزمة اخلاق ام أزمة قانون، ٢٠١٦
- David kalupahana .nagarjuna ;the philosophy of the middle way . suny press ١٩٨٦ .
- ٥٣Lewis rules to disclose medical errors by the surgeon ٢٠١٢ . www.ivsl.org.
- ٥٤The national medical error disclosure and compensation medic act of ٢٠٠٥ senator Hillary rodham clinton and senator barak abama September ٢٠٠٥ ٢٨ .
- ٥٥-